

بكل الاتجاهات

مرشحو انتخابات في البرازيل يستعرون اسم أوباما لتعزيز حملاتهم



©Reuters

14 أكتوبر / رويترز:

البرازيليين. أسود للبرازيليين.

لكن أولاً يجب على جاسينتو أن يفوز في منافسته على مقعد في مجلس بلدية بترولينا في البرازيل. ومثل ستة مرشحين آخرين في الانتخابات البلدية في البرازيل يخوض جاسينتو حملته باسم باراك أوباما أملاً في الاستفادة من شعبية المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الأمريكية.

وتتيح نغرة على جاسينتو أن يفوز في منافسته على مقعد في مجلس بلدية بترولينا في البرازيل. ومثل ستة مرشحين آخرين في الانتخابات البلدية في البرازيل يخوض جاسينتو حملته باسم باراك أوباما أملاً في الاستفادة من شعبية المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الأمريكية.

ولم يجتذب اسم المرشح الجمهوري لرئاسة الولايات المتحدة جون مكين أي مرشحين للاستعانة به حسيماً فأقادت البيانات الانتخابية. وقال جاسينتو المرشح في ولاية بيرنامبوكو بشمال شرق البلاد «أقرأ كتاباً عن بزوغ نجمه (أوباما) .. أسود فقير وبسيط يصير سانتورا، غابتي أيضاً في الوصول إلى القمة. «الرئاسة».

وأشارت حملة أوباما اهتماماً كبيراً في البرازيل حيث التراث الأفريقي جزء رئيسي من هوية البلد لكن فيه كثيراً من السود مازالوا يكافحون.

وكما هو الحال مع أوباما فإن مستعري اسمه البرازيليين لا يجدون الطريق مهيأ في مسيرة حملتهم.

وقال جوفيلينو سيليس من حزب العمال الحاكم إن استخدامه لاسم أوباما أثار شائعات أن له صلة براهبانيين إسلاميين وهو صدى لمشكلة أوباما مع شائعات بأنه مسلم.

وقال سيليس وهو مدرس رياضيات أسود مرشح لعضوية مجلس بلدية إيويرانا بولاية بارانا في الجنوب «كانت حملة تسويقية. والتصفت الفكرة. أضحت في أذهان الناس».

ارتفاع قتلى فيضانات فيتنام الى 112 وتوقعت مزيد من الأمطار



©Reuters

14 هانوي / أكتوبر / رويترز:

سلمت طائرات هليكوبتر عسكرية أطعمة جاهزة ومياه شرب لسكان قرى غطائها الطين في شمال فيتنام بعدما قتل فيضانات وانهارت أرضية العشرات فيما يتوقع سقوط مزيد من الأمطار.

وقالت الحكومة أمس الثلاثاء إن 112 شخصاً على الأقل قتلوا بعد أيام من الأمطار الغزيرة بسبب العاصفة المدارية كاموري. وهناك 45 آخرون في عداد المفقودين.

وأظهرت لقطات تلفزيونية طائرات هليكوبتر توصيل إمدادات للسكان في إقليم لاو كاي وين باي الجبلين في شمال البلاد. وجرفت المياه أغلب الطرق في المناطق الأشد تضراً.

ويقود عمليات الإنقاذ أكثر من 1100 فرد من قوات الجيش وأظهرت لقطات تلفزيونية الجنود وهم يقومون بالبحث عن جثث تحت الحجارة في الجداول، وأرسلت كلاب بوليسية إلى المنطقة أيضاً للمساعدة في عمليات البحث.

ويتوقع زيادة حصلة القتلى بسبب الفيضانات وهي أسوأ كارثة طبيعية تضرب الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا هذا العام لكن لا يتوقع حدوث تأثير كبير على المحاصيل التصديرية الرئيسية.

وتقع المنطقة على بعد نحو 1500 كيلومتر من مناطق زراعة الأرز والبن الرئيسية في شمال فيتنام.

وقال المركز الوطني للوقاية من الفيضانات والأعاصير في تقرير إن منخفضاً جويًا مدارياً تكون في خليج تونكين وينتج نحو شمال البلاد يتوقع أن يتسبب في انهيارات أرضية في وقت لاحق من اليوم.

وأضاف أن المنخفض قد يؤدي إلى هطول أمطار غزيرة وانهارات أرضية بدءاً من الساعات الأخيرة.

قراءة في تقرير إخباري صادر عن وزارة الثروة السمكية:

من قال إن السمك غال

وزارة الثروة السمكية مطالبة بإعادة النظر في بناء إحصائياتها بدقة لمعرفة احتياجات السوق المحلية

عبدالله صالح الذي يؤكد على ضرورة وجود الشفافية في أعمال وتقارير الحكومة وعدم التعتيم أو المغالطات... فأين نحن من هذا؟ أما القسم الثاني من موضوعي هذا فإنه ينطرق إلى مدى واقعية التقرير «السمكي» وواقعية المعاش. فإذا ما أخذنا كمية الأسماك المتاحة التي صدرت في الفترة الماضية فيه بإجمالي 19215 طناً بقيمة 67254000 دولار أمريكي، سنجد أن متوسط قيمة الكيلوجرام الواحد المصدر يبلغ 3.5 دولار، أي ما يعادل 700 ريال يمني فقط، ونحن في أسواقنا المحلية وبمدنا الساحلية نتجرع أدنى سعر للكيلو جرام الواحد بقيمة 800 ريال وأغلاء بقيمة 2000 ريال! مع أن التقرير يتفاخر بأن تصدير الأسماك قد جلب للدولة «عملة صعبة»!

ولم يبال إلى صعوبة ما يعيشه المواطن اليمني في حصوله على 100 جرام من السمك. فكيف لنا أن نتفجع أن ما تصدره من ثروة وطنية يجلب عملة صعبة في الوقت الذي فيه لا يجد المواطن ما يقفها منها لئلا يطنه..

إن ذلك يتطلب من وزارة الثروة السمكية إعادة النظر في بناء إحصائياتها بدقة لمعرفة احتياجات السوق المحلي، أولاً، واكتفائه بالبيانات وما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

الصادرة من الإنتاج السمكي إلى 81 ألف طن مقابل 89 ألف طن للفترة نفسها... هذا التناقض في الفقرتين يدل على أن التقرير لم يكن إلا برزواً دعائياً للمنتج ولكن قد جنت على نفسها برأش.. فهو يتناقض مع أبسط حقوق المواطن اليمني في حصوله على ذلك المورد الغذائي المهم بقيمة تتناسب ودخله اليومي أو الشهري المحدود. وأدهى ما في الأمر أن من صاغ التقرير قد «اكتشف» «أخيراً» أن انخفاض العائدات سببه انخفاض الكميات المصدر وليس سبب عامل اقتصادي آخر.. فبالله عليكم هل هذا كلام علمي أو منطقي رصين يصدر من وزارة على سن ورمع كما يقال؟

وإذا ما تطرقنا إلى الأرقام الواردة في التقرير سنجد عيباً واضحاً، لا يسمح لأي مبتدئ في الاقتصاد أن يرتكبه، وهو أنه تم الاعتماد في ذكر البيانات الرقمية أحياناً على معالين اقتصاديين هما معامل الكمية بالطن ومعامل القيمة بالدولار وفي أحيان أخرى

ينتقى معامل الكمية ويكتفي بمعامل القيمة فقط، كما جاء فيما تم تصديره عبر المنافذ المختلفة وهذا خطأ فادح تركبه الوزارة، ما يدل على عدم معرفتها بالبيانات في حجم الكميات التي صدرت من منافذ الحديد، والمهرة

وصنعها (العاصمة)، مع أن صناعتها لا تملك إلا منفذاً واحداً فقط هو ميناء العجوة، والمطار!!.. كما

يذكر التقرير أن الكمية المتبقية (لم يذكر مكوناتها أو حتى حجمها وقيمتها) قد تم تصديرها عبر القوارب العاملة في البحر الأحمر.. إنه لشيء مؤسف أن تتم مغالطة القارئ وتهيبش المعلومة بهذه الطريقة غير المبالية لتفاهة القارئ الكريم ومتجاهلة تصريحات قيادتنا السياسية وعلى رأسها رئيس الجمهورية الأخ

عبدالله صالح الذي يؤكد على ضرورة وجود الشفافية في أعمال وتقارير الحكومة وعدم التعتيم أو المغالطات... فأين نحن من هذا؟ أما القسم الثاني من موضوعي هذا فإنه ينطرق إلى مدى واقعية التقرير «السمكي» وواقعية المعاش. فإذا ما أخذنا كمية الأسماك المتاحة التي صدرت في الفترة الماضية فيه بإجمالي 19215 طناً بقيمة 67254000 دولار أمريكي، سنجد أن متوسط قيمة الكيلوجرام الواحد المصدر يبلغ 3.5 دولار، أي ما يعادل 700 ريال يمني فقط، ونحن في أسواقنا المحلية وبمدنا الساحلية نتجرع أدنى سعر للكيلو جرام الواحد بقيمة 800 ريال وأغلاء بقيمة 2000 ريال! مع أن التقرير يتفاخر بأن تصدير الأسماك قد جلب للدولة «عملة صعبة»!

ولم يبال إلى صعوبة ما يعيشه المواطن اليمني في حصوله على 100 جرام من السمك. فكيف لنا أن نتفجع أن ما تصدره من ثروة وطنية يجلب عملة صعبة في الوقت الذي فيه لا يجد المواطن ما يقفها منها لئلا يطنه..

إن ذلك يتطلب من وزارة الثروة السمكية إعادة النظر في بناء إحصائياتها بدقة لمعرفة احتياجات السوق المحلي، أولاً، واكتفائه بالبيانات وما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في

البيانات على ما قاض عنها يمكن تصديره.. إن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً، إدارياً وتنظيماً، في



نادر عبد القدوس

300 طن يومياً فقط، وهو رقم أقل من متوسط بالنسبة لدولة

إذا كان سعر الكيلوجرام الواحد من السمك المصدر (1.44 دولار)؛

أي ما يعادل 290 ريالاً يمينياً فقط سنقول: «...والإشاهة!!»

تمتلك شريطاً ساحلياً يتجاوز طوله ألفي كم، سنجد أن التناقض قد بدأ واضحاً في الفقرة ما قبل الأخيرة من التقرير التي تقول: «وكانت عائدات الصادرات السمكية خلال العام الماضي 2007م تراجمت بنسبة 13.8% إلى 197 مليون دولار مقارنة مع 259 مليون دولار في عام 2006م. وعزت وزارة الثروة السمكية انخفاض عائدات صادرات اليمن من الأسماك والأحياء البحرية إلى انخفاض حجم الكميات

الثالثة من التقرير التي تقول: «وأرجع وزير الثروة السمكية محمد صالح شمالاً أسباب ارتفاع حجم الصادرات السمكية إلى الطلب المتنامي على الأسماك اليمنية عربياً وعالمياً بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في كمية الأسماك المصطادة في كافة أنحاء العالم.» وكان السمك لا يوجد إلا في اليمن مع أن متوسط ما تم تصديره إلى 53 دولة كما ذكر بمعدل لا يتجاوز

بداية أود أن أُنبه القارئ الكريم، أولاً، والجهة المختصة التي يمسها الموضوع، ثانياً، إلى أنني أكتب ليس بصفتي موظفاً لدى وزارة الثروة السمكية في فرع محافظة عدن وإنما باعتباري مواطناً عادياً يجب قراءة الصحف بمشاريعها دون تمييز، وبصفتي متخصصاً في الاقتصاد كذلك..

بداية أود أن أُنبه القارئ الكريم، أولاً، والجهة المختصة التي يمسها الموضوع، ثانياً، إلى أنني أكتب ليس بصفتي موظفاً لدى وزارة الثروة السمكية في فرع محافظة عدن وإنما باعتباري مواطناً عادياً يجب قراءة الصحف بمشاريعها دون تمييز، وبصفتي متخصصاً في الاقتصاد كذلك..

نادر عبد القدوس عبد الخالق القريشي

الثروة السمكية.. لذا وضعت هذا الموضوع، باختصار، على قسمين: الأول: تحليل للأرقام الواردة في التقرير؛

ولا أود هنا أن أتطرق إلى النظريات والأسس التي تبني في ضوءها البيانات ليتم تحليلها بحيث يمكن وضع معاملاً أو قياس عن مدى إمكانية الريادة أو التقصان في المنتج، والتأثير المستقبلي على المخزون العام، وهل أكسب البلد دخلاً مبرراً أم أنه أثر سلباً على الثروة الوطنية ودون الإضرار بصحة المواطن المعتمد على هذا المنتج أو ذلك؟ فمن النظرة الأولى إلى ذلك التقرير نجد أنه تقرير عشوائي فيه تخطب واضح، سواء في التصريحات المتناقضة أم في الأرقام غير المتوافقة الواردة فيه، دون مراعاة لذهنية القارئ وفلنته، واحترام لاستنادية العديد من القراء ذوي التخصصات التي لا تزج مع الأرقام أو مع هكذا تقرير، وبالتالي ظهر هذا التقرير بعيداً عن الواقع وكأنه ملء إعلانية دعائية تحت ذلك العنوان العريض الطويل يخاطب بشراً أميناً وتناؤسان

الثروة السمكية.. لذا وضعت هذا الموضوع، باختصار، على قسمين: الأول: تحليل للأرقام الواردة في التقرير؛

ولا أود هنا أن أتطرق إلى النظريات والأسس التي تبني في ضوءها البيانات ليتم تحليلها بحيث يمكن وضع معاملاً أو قياس عن مدى إمكانية الريادة أو التقصان في المنتج، والتأثير المستقبلي على المخزون العام، وهل أكسب البلد دخلاً مبرراً أم أنه أثر سلباً على الثروة الوطنية ودون الإضرار بصحة المواطن المعتمد على هذا المنتج أو ذلك؟ فمن النظرة الأولى إلى ذلك التقرير نجد أنه تقرير عشوائي فيه تخطب واضح، سواء في التصريحات المتناقضة أم في الأرقام غير المتوافقة الواردة فيه، دون مراعاة لذهنية القارئ وفلنته، واحترام لاستنادية العديد من القراء ذوي التخصصات التي لا تزج مع الأرقام أو مع هكذا تقرير، وبالتالي ظهر هذا التقرير بعيداً عن الواقع وكأنه ملء إعلانية دعائية تحت ذلك العنوان العريض الطويل يخاطب بشراً أميناً وتناؤسان

الثروة السمكية.. لذا وضعت هذا الموضوع، باختصار، على قسمين: الأول: تحليل للأرقام الواردة في التقرير؛

ولا أود هنا أن أتطرق إلى النظريات والأسس التي تبني في ضوءها البيانات ليتم تحليلها بحيث يمكن وضع معاملاً أو قياس عن مدى إمكانية الريادة أو التقصان في المنتج، والتأثير المستقبلي على المخزون العام، وهل أكسب البلد دخلاً مبرراً أم أنه أثر سلباً على الثروة الوطنية ودون الإضرار بصحة المواطن المعتمد على هذا المنتج أو ذلك؟ فمن النظرة الأولى إلى ذلك التقرير نجد أنه تقرير عشوائي فيه تخطب واضح، سواء في التصريحات المتناقضة أم في الأرقام غير المتوافقة الواردة فيه، دون مراعاة لذهنية القارئ وفلنته، واحترام لاستنادية العديد من القراء ذوي التخصصات التي لا تزج مع الأرقام أو مع هكذا تقرير، وبالتالي ظهر هذا التقرير بعيداً عن الواقع وكأنه ملء إعلانية دعائية تحت ذلك العنوان العريض الطويل يخاطب بشراً أميناً وتناؤسان

الثروة السمكية.. لذا وضعت هذا الموضوع، باختصار، على قسمين: الأول: تحليل للأرقام الواردة في التقرير؛

ولا أود هنا أن أتطرق إلى النظريات والأسس التي تبني في ضوءها البيانات ليتم تحليلها بحيث يمكن وضع معاملاً أو قياس عن مدى إمكانية الريادة أو التقصان في المنتج، والتأثير المستقبلي على المخزون العام، وهل أكسب البلد دخلاً مبرراً أم أنه أثر سلباً على الثروة الوطنية ودون الإضرار بصحة المواطن المعتمد على هذا المنتج أو ذلك؟ فمن النظرة الأولى إلى ذلك التقرير نجد أنه تقرير عشوائي فيه تخطب واضح، سواء في التصريحات المتناقضة أم في الأرقام غير المتوافقة الواردة فيه، دون مراعاة لذهنية القارئ وفلنته، واحترام لاستنادية العديد من القراء ذوي التخصصات التي لا تزج مع الأرقام أو مع هكذا تقرير، وبالتالي ظهر هذا التقرير بعيداً عن الواقع وكأنه ملء إعلانية دعائية تحت ذلك العنوان العريض الطويل يخاطب بشراً أميناً وتناؤسان

الثروة السمكية.. لذا وضعت هذا الموضوع، باختصار، على قسمين: الأول: تحليل للأرقام الواردة في التقرير؛

ولا أود هنا أن أتطرق إلى النظريات والأسس التي تبني في ضوءها البيانات ليتم تحليلها بحيث يمكن وضع معاملاً أو قياس عن مدى إمكانية الريادة أو التقصان في المنتج، والتأثير المستقبلي على المخزون العام، وهل أكسب البلد دخلاً مبرراً أم أنه أثر سلباً على الثروة الوطنية ودون الإضرار بصحة المواطن المعتمد على هذا المنتج أو ذلك؟ فمن النظرة الأولى إلى ذلك التقرير نجد أنه تقرير عشوائي فيه تخطب واضح، سواء في التصريحات المتناقضة أم في الأرقام غير المتوافقة الواردة فيه، دون مراعاة لذهنية القارئ وفلنته، واحترام لاستنادية العديد من القراء ذوي التخصصات التي لا تزج مع الأرقام أو مع هكذا تقرير، وبالتالي ظهر هذا التقرير بعيداً عن الواقع وكأنه ملء إعلانية دعائية تحت ذلك العنوان العريض الطويل يخاطب بشراً أميناً وتناؤسان

الثروة السمكية.. لذا وضعت هذا الموضوع، باختصار، على قسمين: الأول: تحليل للأرقام الواردة في التقرير؛

ولا أود هنا أن أتطرق إلى النظريات والأسس التي تبني في ضوءها البيانات ليتم تحليلها بحيث يمكن وضع معاملاً أو قياس عن مدى إمكانية الريادة أو التقصان في المنتج، والتأثير المستقبلي على المخزون العام، وهل أكسب البلد دخلاً مبرراً أم أنه أثر سلباً على الثروة الوطنية ودون الإضرار بصحة المواطن المعتمد على هذا المنتج أو ذلك؟ فمن النظرة الأولى إلى ذلك التقرير نجد أنه تقرير عشوائي فيه تخطب واضح، سواء في التصريحات المتناقضة أم في الأرقام غير المتوافقة الواردة فيه، دون مراعاة لذهنية القارئ وفلنته، واحترام لاستنادية العديد من القراء ذوي التخصصات التي لا تزج مع الأرقام أو مع هكذا تقرير، وبالتالي ظهر هذا التقرير بعيداً عن الواقع وكأنه ملء إعلانية دعائية تحت ذلك العنوان العريض الطويل يخاطب بشراً أميناً وتناؤسان

الثروة السمكية.. لذا وضعت هذا الموضوع، باختصار، على قسمين: الأول: تحليل للأرقام الواردة في التقرير؛

ولا أود هنا أن أتطرق إلى النظريات والأسس التي تبني في ضوءها البيانات ليتم تحليلها بحيث يمكن وضع معاملاً أو قياس عن مدى إمكانية الريادة أو التقصان في المنتج، والتأثير المستقبلي على المخزون العام، وهل أكسب البلد دخلاً مبرراً أم أنه أثر سلباً على الثروة الوطنية ودون الإضرار بصحة المواطن المعتمد على هذا المنتج أو ذلك؟ فمن النظرة الأولى إلى ذلك التقرير نجد أنه تقرير عشوائي فيه تخطب واضح، سواء في التصريحات المتناقضة أم في الأرقام غير المتوافقة الواردة فيه، دون مراعاة لذهنية القارئ وفلنته، واحترام لاستنادية العديد من القراء ذوي التخصصات التي لا تزج مع الأرقام أو مع هكذا تقرير، وبالتالي ظهر هذا التقرير بعيداً عن الواقع وكأنه ملء إعلانية دعائية تحت ذلك العنوان العريض الطويل يخاطب بشراً أميناً وتناؤسان

الثروة السمكية.. لذا وضعت هذا الموضوع، باختصار، على قسمين: الأول: تحليل للأرقام الواردة في التقرير؛

ولا أود هنا أن أتطرق إلى النظريات والأسس التي تبني في ضوءها البيانات ليتم تحليلها بحيث يمكن وضع معاملاً أو قياس عن مدى إمكانية الريادة أو التقصان في المنتج، والتأثير المستقبلي على المخزون العام، وهل أكسب البلد دخلاً مبرراً أم أنه أثر سلباً على الثروة الوطنية ودون الإضرار بصحة المواطن المعتمد على هذا المنتج أو ذلك؟ فمن النظرة الأولى إلى ذلك التقرير نجد أنه تقرير عشوائي فيه تخطب واضح، سواء في التصريحات المتناقضة أم في الأرقام غير المتوافقة الواردة فيه، دون مراعاة لذهنية القارئ وفلنته، واحترام لاستنادية العديد من القراء ذوي التخصصات التي لا تزج مع الأرقام أو مع هكذا تقرير، وبالتالي ظهر هذا التقرير بعيداً عن الواقع وكأنه ملء إعلانية دعائية تحت ذلك العنوان العريض الطويل يخاطب بشراً أميناً وتناؤسان

الثروة السمكية.. لذا وضعت هذا الموضوع، باختصار، على قسمين: الأول: تحليل للأرقام الواردة في التقرير؛

ولا أود هنا أن أتطرق إلى النظريات والأسس التي تبني في ضوءها البيانات ليتم تحليلها بحيث يمكن وضع معاملاً أو قياس عن مدى إمكانية الريادة أو التقصان في المنتج، والتأثير المستقبلي على المخزون العام، وهل أكسب البلد دخلاً مبرراً أم أنه أثر سلباً على الثروة الوطنية ودون الإضرار بصحة المواطن المعتمد على هذا المنتج أو ذلك؟ فمن النظرة الأولى إلى ذلك التقرير نجد أنه تقرير عشوائي فيه تخطب واضح، سواء في التصريحات المتناقضة أم في الأرقام غير المتوافقة الواردة فيه، دون مراعاة لذهنية القارئ وفلنته، واحترام لاستنادية العديد من القراء ذوي التخصصات التي لا تزج مع الأرقام أو مع هكذا تقرير، وبالتالي ظهر هذا التقرير بعيداً عن الواقع وكأنه ملء إعلانية دعائية تحت ذلك العنوان العريض الطويل يخاطب بشراً أميناً وتناؤسان



نور أحمد صالح

يلمس القارئ من خلال إطلاعه على عدد من الصحف المحلية والتي زاد عددها وفقدت قيمتها الصحفية وتمكنت من الاستفادة المثلى من تلهف وعطش الشارع للإشاعات المفيدة والضارة على السواء مستغلة الأحداث ومستثمرة كل ما يعتمل في واقع الحياة المضطربة والجلبى بالمشاكل وعرضها بالصور المكبرة وبالتوهيل والتزوير بغرض الإستحواذ على السبق الصحفي وتحقيق المزيد من الكسب المادي والمعنوي.

كما تحاول عدد من الصحف البحث عن الصغيرة قبل الكبيرة للإثارة والتشويق والفتنة والتشويه الخاص والعام بغرض إنتزاع البطولة الصحفية المتناقضة بانتجاعي الموالاة والمعارضة وتنشط في مراتعها الخسبة وفي مجالها الواسع السهل والرخيص في إطلاق الإشاعات المرحجة والمنظمة من الواقع المحلي ومن فئات الإعلام الخارجي وباويل لو وجدت طرفة أو ثغرة تتحرك مثل هذه الصحف بهمة وبفاعلية التطليل والتزوير والتثوير والتزوير للحقائق والواقع مما يلحق الأضرار بالإنسان والأرض.

والغريب... أن هذه الصحف التي تقتات من منبع الإشاعات تعتقد أنها بهذا العمل المزج تخدم الوطن والمواطنين مع أن هينأت تحريرها تدرك جيداً بأن الإشاعات سيف ذو حدين ربما تفيد أو تضر وفي الأغلب تؤثر سلباً في مصدرها الرئيسي وإن نجت لفترة ولكن سهم الحقيقة لابد أن يصيب أركانها المغرقة وتفضح إشاعاتها وتخسر قراءها وذلك بسبب تجاهلها للحقائق وما تتطلبه المرحلة من كفاح

صف نزيه وأمين يرفع هامة الوطن ويخدم عقل المواطن ويخدم الحقيقة بالكلية الصادقة مع أي صحيفة يظل اهتمامها فقط في نشر وترويج الإشاعة دون مراعاة لرد الفعل النفسي عند المواطن البسيط فإنها بذلك تولد اليأس وتحدث الاهتزاز وتفقد الثقة المطلوبة بينها وبين القارئ ولذا تتصلب الأمانة الصحفية الالتزام بالقيم والشروط التالية:-

التمسك الثابت والمبدئي بالأمانة الصحفية وفق ما يتوافر من دلائل بين أيديها.

صحف الإشاعات

إن المجتمع مكون من أفراد، فصلاح الأفراد هو صلاح المجتمع، وكل توجيه للفرد إنما هو توجيه صحيح للحياة العامة. فإذا استطعنا أن نجعل من التاريخ مهدياً لا اتجاهات الفرد، ووازعاً وصاقلاً لطباعه، فإننا بذلك سنكون قد أخذنا من التاريخ ما يفيد في الحياة العامة وفي المجتمع.

*وقد قال جوزيف ويستلي (إن التاريخ هو الذي يكون رجل الدولة القادر، والمواطن الصالح). كما يتحدث ابن خلدون عن التاريخ، فيقول: (إنه شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأبناء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياساتهم، حتى تتم فائدة الإقتداء في ذلك من بروقه في أحوال الدين والدنيا). *ولذلك عندما يربد علماء الاجتماع أن يحددوا معنى الأمة، وأن يدلوا على العناصر التي يمكن معها أن يطلق على فريق من الناس اسم الأمة، نراهم لا يجدون أفضل من القول إن الأمة هي التي اتحد أفرادها في الآلام والأمال، ولن يوجد أمل الأمة، ويوضع أهدافها، ويحلل أمانيتها، كالتاريخ ومن هنا نرى ما للتاريخ من أثر في حياتنا الوطنية وتعاملنا

مع الاحداث



سعيد محمد سالمين

أثر التاريخ في حياة المجتمع